

تحديات الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا كوفيد 19- Challenges of the European Union under the Covid 19crisis

نسيمة سيليني*

جامعة باجي مختار، كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر القانون العمران والمحيط، عنابة

silini.nassima@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021 /03/30 تاريخ القبول: 2021/05/16

تاريخ النشر:

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التدابير التي اتخذها الإتحاد الأوروبي في مواجهة الجائحة من خلال رصد الإجراءات التي اعتمدها وتقييم مدى نجاحها في الحد من انتشار الفيروس وإعطاء تصور لمصير الإتحاد بعده، وخلصت الدراسة أن جائحة كورونا أبرزت أن الإتحاد الأوروبي مجرد اتحاد مالي يفتقر إلى روح التضامن الذي يعتبر أهم مبدأ يركز عليه وجوده.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي، جائحة كورونا، التضامن.

Abstract :

The purpose of this study is to highlight the measures taken by the European Union in dealing with the pandemic by spotting the actions it has adopted and assessing their success in reducing the spread of the virus and in conceiving the fate of the Union after it. The study concluded that the Corona pandemic had highlighted that the European Union was merely a financial union without a spirit of solidarity, which was the most important principle underlying its existence.

Keywords: European Union, Corona virus, solidarity.

*المؤلف المرسل: سيليني نسيمة

مقدمة:

استغرقت الدول الأوروبية لتصل إلى وحدتها ما يزيد عن المئة عام، عرفت خلالها حروب دينية وقومية، لتكون اتفاقية ماستر يخت إعلان عن عهد جديد في أوروبا أساسه التضامن.
يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الإقليمية والنموذج المثالي للتكامل الاقتصادي، ولقد مر بالعديد من التحديات والأزمات منها أزمة الديون اليونانية، الأزمة المالية العالمية، أزمة اللاجئين والانسحاب

البريطاني، و مؤخرا ازداد الوضع الأوروبي تأزما بظهور جائحة كورونا التي حصدت ومازالت تحصد المئات من الأرواح في أوروبا خاصة في كل من ايطاليا واسبانيا.

نظرا لأوروبي ونل فيروس كوروناعل بأنه على شاكلة ايبولا وزيرك النيل إلى أوروبا،لكن دخول الفيروس من البوابة الإيطالية قادماً من الصين سرعان ما تحوّل إلى جائحة فجّرت أزمة صحّية واقتصادية لم تتردّد رئيسة المفوضية الأوروبية في نعتها بأزمة كورونا. يشكل الوضع الذي تسببه كورونا حاليا اختبارا حقيقيا للاتحاد الأوروبي لقدرته على التعاون ومواجهت هل لأزمة التي قد تزيده قوة أو تعجل بسقوطه.

أهمية الموضوع:تعتبر هذه الدراسة محاولة لمعرفة انعكاسات الجائحة على الإتحاد و مدى تأثيرها على العلاقات الدولية القائمة بين أعضاءه.

فمنذ أن أعلنتكلمنألمانياوفرنسا عنتسجيلأولحالاتالفيروس،تزايدتعدادات الاصابة وأعداد الوفيات،وأصبح هذا الوباء اختبارا حقيقيا للاتحاد فيمكافحتهوالخدمنانتشاره.

الأهداف الأساسية للبحث:إن ظهور أزمة فيروس كورونا وضع مستقبلالاتحاد الأوروبي موضعتساؤل كبير،كماوضعناالقراروالمؤسساتالأوروبيةأمامواقع جديد يهددبنداعياتسياسيةواقتصاديةوماليةكبيرةعنددول الإتحادالأوروبي. وهدف البحث هو معرفة مدىجهودالاتحاد الأوروبي فيمكافحة جائحةكورونا، وإعطاء تصور لمستقبله بعد الجائحة.

الإشكالية:

هل يمكن للسياسات التي اتخذها الإتحاد الأوروبي لمواجهة فيروس كورونا - كوفيد 19- أن تؤدى إلى تفككه وانهاره أو تزيده قوة واتحادا؟

المنهج: فيسبيل لإجابة على هذه الإشكالية

الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم البدء بتوضيح دور الإتحاد في مجال مكافحة جائحة كورونا، ثم تحليل أدوار كل لدول في هذا المجال، وفي الأخير تقييم مدى نجاح هذا الجهد في مواجهة هذه الجائحة المستجدة وتصور لمصير ومستقبل الإتحاد بعدها.

التقسيم العام للدراسة:تمتقسيم هذا الموضوع إلى المبحثين: المبحث الأول: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة جائحة الكورونا

المبحث الثاني: الآثار المتوقعة على مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد كورونا

المبحث الأول: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة جائحة الكورونا

كان الحق في الصحة لا يتعدى الحق في ضمان العلاج للمريض، لكن بعد إعلان "أملا اتا" صار المفهوم يشمل ضرورة الأخذ بأساليب الوقاية، وإلى إلزامية تحقيق المساواة في إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، ويلزم الحكومات بتوفير التأمين الصحي .

إن الحق في الصحة بهذا المعنى يعبر عن مفهوم الرعاية الصحية الأولية التي عرّفها منظمة الصحة العالمية في تقرير الصحة سنة 2008 على أنها: " الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه مع تعظيم المساواة والتضامن بين الناس في الحصول على الرعاية الصحية والاستجابة لاحتياجاتهم المتعلقة بالصحة، وهي الخطوة الأولى لتحقيق الرعاية الشاملة"⁽¹⁾.

باتت أوروبا البؤرة العالمية لفيروس كورونا (كوفيد-19) منذ بداية شهر أبريل 2020، ورغم الارتفاع المتسارع في حالات الإصابات بفيروس كورونا، وتسجيل إيطاليا أعلى نسبة في العالم إلا أن استجابة الاتحاد الأوروبي اتّسمت بالبطء الشديد، وبدى غير مدرك لحجم الخطر الذي يتهدد الدول الأعضاء به،⁽²⁾ ووصفت الاستجابة الأولية له بالارتباك، مما عرّضه لانتقادات شديدة من الدول الأكثر تضرراً مثل إيطاليا وإسبانيا، ورغم اعتراف الاتحاد الأوروبي بالخطأ في التعامل مع الحالة الإيطالية وتقديم اعتذار رسمي، إلا أن الاتحاد لم يتوصل إلى الاتفاق على خطة الدعم الاقتصادي لمواجهة الأزمة إلا في أبريل 2020

(1) إيمان العباسي، "ضمانات الحق في الصحة من خلال النصوص القانونية الدولية والوطنية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 54، العدد 5، 2017، ص 255.

(2) تشير الإحصائيات حتى 24 مارس 2021 إلى تسجيل: إيطاليا: 3.53 مليون مصاب و 108 ألف وفاة، إسبانيا: 3.26 مليون مصاب و 75.010 وفاة، ألمانيا: تسجل حوالي أكثر من 2.78 مليون مصاب، و 75.959 وفاة، فرنسا: تسجل حوالي أكثر من 4.55 مليون مصاب و 94.596 وفاة. الإحصاءات، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، متوفر على

الموقع: https://en.wikipedia.org/wiki/Template:COVID-19_pandemic_data تاريخ الاطلاع: 2021/02/22.

بعد وصول كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبلجيكا إلى ذروة معدل الإصابات.

المطلب الأول: إجراءات المفوضية الأوروبية للتصدي لجائحة كورونا
أحصت أوروبا وفاة أكثر من مليون شخص بكوفيد-19 منذ ظهر الفيروس للمرة الأولى في الصين في ديسمبر 2019، بحسب تعداد لوكالة الأنباء الفرنسية بالاستناد إلى السلطات الصحية، لكنها تبقى تقديرا جزئيا للعدد الفعلي للوفيات، وسبق أن تجاوزت أوروبا عتبة نصف مليون وفاة في 17 ديسمبر، بعد أحد عشر شهرا على إعلان أول وفاة في الصين، وقضى نصف مليون شخص آخرين في أقل من أربعة أشهر، وتشكل الوفيات التي أحصيت في أوروبا أكثر من ثلث 2,94 مليون شخص توفوا في العالم، من أصل 136 مليون إصابة تم رصدها منذ بدء تفشي الوباء. (1)

وبعدما كان هناك أمل في إنهاء الوباء مع بدء عمليات التطعيم، تواصل تفشي الموجة الثالثة من فيروس كورونا، (2) حيث تفكر ألمانيا في تمديد القيود المفروضة لاحتوائه إلى أبريل 2021 رغم الاحتجاجات بينما تخلى قادة الإتحاد الأوروبي عن حضور قمّتهم شخصيا على خلفية ارتفاع عدد الإصابات نظرا لتفشي نسخ متحورة من الفيروس.

اتخذ الإتحاد الأوروبي عدداً من التدابير والآليات التنظيمية وفرض قيودا مشددة على دول الإتحاد للحد من انتشار الفيروس، ويمكن إجمالها في مايلي:

الفرع الأول: ضمان توفير المعدات الطبية

- حيازة المعدات الطبية اللازمة لمواجهة وباء كورونا
- المستجد، كمعدات الحماية للطواقم الطبية وأجهزة التنفس الاصطناعي، واختبارات الكشف عن وجود الفيروس.
- تنظيم تصدير المستلزمات الطبية الأساسية من الإتحاد.

(1) فيروس كورونا : أوروبا تتجاوز عتبة المليون وفاة بسبب الوباء. 2021/04/12، <https://www.france24.com/ar/>، تاريخ الاطلاع: 2021/05/02.

(2) SWI swissinfo.ch، "ألمانيا نحو تمديد قيود احتواء كوفيد واحتجاجات في شوارع أوروبا"، مستجدات ورؤى سويسرية بعشر لغات، 2021/03/20، تاريخ الاطلاع: 2021/03/22، <https://www.swissinfo.ch/ara/46466578>

• تحفيز وزيادة صناعة وإنتاج المعدات الطبية داخل دول الاتحاد.
• اعتماد آلية الحماية المدنية لسكان الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك توزيع وإيصال الفرق الطبية والمعدات للبلدان التي تحتاجها، وإنشاء احتياطي أوروبي مشترك للمعدات الطبية الطارئة، وتنسيق جهود الدعم من خلال مركز تنسيق الاستجابة الطارئة.

كشفت المفوضية عن اقتراح ميزانية أولية بقيمة 50 مليوناً لتمويل المواد الطبية، خاصة أجهزة التنفس والكمادات.

الفرع الثاني: تيسير الحركة داخل الاتحاد الأوروبي

• تيسير حركة السلع والبضائع داخل الاتحاد الأوروبي بفضل ممرات إمداد ذات أولوية على الحدود الداخلية من أجل تزويد المستشفيات والمتاجر والمصانع ، وتيسير تنقل الأشخاص، لا سيّما عمال المناطق الحدودية أو المواطنين الأوروبيين العائدين إلى ديارهم.
• دعم المنشآت من خلال تبسيط القواعد لتيسير الحصول على المساعدات الحكومية.

• تعليق قواعد "ميثاق الاستقرار" كي يتسنى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم التقيد بقواعد الميزانية في مواجهة الجائحة.(1)

• عبّرت "فون دير لاين" عن قلقها حيال "النسخ المتحوّرة المختلفة" لفيروس كورونا، مقترحةً تعريفاً جديداً أكثر دقةً لمناطق الخطر، مع وضع فئة جديدة "بالأحمر الداكن"(2) في دول الاتحاد، وبالتالي قد يُطلب من المسافرين الآتين من تلك المناطق الخضوع لاختبار ما قبلالمغادرة والحجر الذاتي عند الوصول.

الفرع الثالث: خطة الدعم الاقتصادي

تقدر خطة شبكة الأمان الأوروبية المالية بـ 540 مليار أورو لدعم الاقتصاد وقطاع الأعمال ومكافحة البطالة، ويشمل ذلك:

(1)الدبلوماسية الفرنسية، "التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا"، جانفي 2021، تم الاطلاع في

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau/actualites-et-evenements-du-ministere/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19>

(2)فرانس 24، "فيروس كورونا: الاتحاد الأوروبي يدعو إلى تجنب السفر غير الضروري بين دوله في ظل وضع صحي "خطير جداً"، 2021/01/22، تم الاطلاع عليه في 2021/02/25، <https://www.france24.com/ar/>

أولا -هيئة الدعم المؤقت (SURE) :

هي هيئة مؤقتة لتخفيف مخاطر البطالة في الحالات الطارئة بميزانية تبلغ مائة مليار أورو، تهدف إلى مساعدة العمالة الأوروبية للمحافظة على وظائفهم خلال أزمة وباء كورونا ، أنشئت بموجب اتفاقية سياسية توصل إليها سفراء الإتحاد الأوروبي في 15 ماي، ويكون بإمكان دول الإتحاد التقدم بطلب قروض من هذه الهيئة المؤقتة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن الأزمة.

فتم تخصيص 200 مليار أورو لإنشاء صندوق أوروبي لضمان القروض المقدمة للشركات عبر بنك الاستثمار الأوروبي، و 240 مليار أورو لوكالة دعم الاستقرار الأوروبي.

ثانيا: خطة الإنعاش الأوروبي

وافق أعضاء البرلمان الأوروبي على خطة "المرونة

والتعافي" مما يمهد الطريق للدول الأعضاء للوصول إلى حوالي 700 مليار أورو في صورة قروض للتغلب على الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا. (1)

وسيتم توزيع المنح، التي يبلغ قيمتها حوالي 300 مليار يورو للإنفاق على الاستثمارات والإصلاحات الخاصة بتحفيز اقتصاديات الدول. وسوف تشمل خطة التعافي بالتكامل إجراءات سيتم تنفيذها من فيفري 2020 حتى أوت 2026، ويمكن أيضا تمويل المشروعات التي تم الموافقة عليها قبل إعداد الخطة.

وعلاوة على ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى "برنامج شراء السندات الطارئ لمواجهة آثار الجائحة" وهو برنامج استثنائي اعتمده البنك المركزي الأوروبي يقوم بموجبه إعادة شراء ما يوازي 1850 مليار يورو من ديون الدول والمنشآت في منطقة اليورو في الأسواق.

ثالثا- تخصيص الدعم المالي للبحث العلمي: ويشمل ذلك:

- منح 220 مليون أورو لدعم البحوث المتعلقة بإيجاد لقاح للفيروس.
- إنشاء منصة بيانات مشتركة خاصة بالبحوث المتعلقة بوباء فيروس كورونا المستجد.

- منح 164 مليون أورو لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة

(1)المصراوي، "البرلمان الأوروبي يوافق على خطة واسعة للتعافي الاقتصادي من كورونا"، 2021/02/10، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/03/20،

https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2021/2/10/1967988/

للمساعدة في إيجاد حلول لمواجهة الوباء.

الفرع الرابع: جواز أو شهادة سفر كورونا- الشهادة الرقمية الخضراء-
 قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تسليم مسؤولية شراء اللقاح إلى المفوضية الأوروبية بدلاً من الشراء كدول فردية.
 لقد دعت المفوضية الأوروبية الدول الأعضاء إلى تسريع حملات التلقيح من خلال تطعيم سبعين بالمئة من السكان⁽¹⁾ البالغين بحلول نهاية الصيف، 80% من العاملين في مجال الصحة والأشخاص⁽²⁾ الذين تفوق أعمارهم 80 عاماً بحلول نهاية مارس 2021.
 أعلنت المفوضية أن الاتحاد الأوروبي خصص 220 مليون أورو لنقل المصابين من دوله المتضررة بشدة من الفيروس إلى دول أعضاء أخرى تتوفر في مستشفياتها أسرة فارغة⁽³⁾.
 ومع ذلك، فشلت المفوضية في طلب ما يكفي من اللقاحات المناسبة مما أدى إلى نقص خطير في جميع أنحاء القارة.
 ورغم بطء حملات التطعيم ضد وباء كوفيد-19، بسبب مشاكل تسليم الجرعات من المختبرات، اقترحت رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" أمام برلمان الاتحاد الأوروبي مشروعاً لإصدار شهادات موحدة تسهل التنقل داخل دوله للأشخاص الملقحين ضد فيروس كورونا لإنقاذ موسم السياحة الصيفي. وفي حين تطالب الدول الأكثر اعتماداً على السياحة بإصدار الوثيقة وفي مقدمتها اليونان، تتحفظ دول أخرى على الإجراء وترفض إقرار تدابير تقييدية كفرنسا وألمانيا اللتان تحذران من إمكانية تحوّلها إلى أداة للتمييز، خاصة

-
- (1) فرانس 24، "فيروس كورونا: الاتحاد الأوروبي يدعو إلى تجنب السفر غير الضروري بين دوله في ظل وضع صحي "خطير جداً"، المقال السابق.
- (2) وقع الاتحاد الأوروبي ستة عقود مع مختبرات لطلب لقاحات، وتجري محادثات مع مختبرين آخرين "نافافاكسوفالنيف"، وإضافة إلى لقاح فايزر/بايونتيك، رخص الاتحاد الأوروبي أيضاً لقاح موديرنا، كما يُنتظر صدور قرار من الوكالة الأوروبية للأدوية بشأن لقاح أسترازينيكا الذي تستخدمه بريطانيا، كما صرحت "فون دير لاين" أنها تنتظر لقاحي جونسون أند جونسون وكوريفاك".
- (3) "خطة لنقل المصابين بكورونا بين دول الاتحاد الأوروبي"، 2020/10/30، تم الاطلاع عليه في 2021/02/30، <https://www.aa.com.tr/ar/>

أن مواطني الإتحاد الأصغر سنا لن يتلقوا اللقاحات حتى نهاية العام الجاري أو حتى العام المقبل.⁽¹⁾

وتعترف الشهادة بأربعة لقاحات ضد كوفيد-19 رخصها الإتحاد الأوروبي (فايزر -بايونتيكو موديرنا وأسترازينيكا-أكسفورد وجونسون أند جونسون)، ويمكن حيازتها إلكترونيا على الهاتف الجوال أوروبيا.⁽²⁾

المطلب الثاني: إجراءات الدول الأعضاء في مواجهة كورونا

اتجهت العديد من الدول الأوروبية إلى اتخاذ تدابير لمواجهة فيروس كورونا من ردة، فاختلقت التدابير المطبقة من قبلها، منها:

الفرع الأول: الحجر الصحي

الدول

اختلفت

بينما الحجر الصحي لوالسغيا يطاليا واسبانيا وألحجر الصلحيا لجزئيفيلجياكواسيا سة متابعلة الوباء خطوة بخطوة التي تطبقها فرنسا مع المحافظة قدر الإمكان لعل سير عجلة الاقتصاد.⁽³⁾

أعلنت فرنسا " حالة الطوارئ الصحية" لمدة شهرين وتدابير أخرى تضع قيودا على التنقل والتجمع والعمل، كما عملت على بناء المستشفيات الميدانية في إطار مواجهة كورونا. في حين حوّلت⁽⁴⁾ اسبانيا قاعات المعارض الكبرى في مدريد إلى مستشفيات ميدانية.

منعت ألمانيا في البداية تصدير أي معدات طبية خارج حدودها بما في ذلك إلى دول الإتحاد واستولت جمهورية التشيك على شحنة من معدات الحماية الطبية المصدرة من الصين إلى إيطاليا.

الفرع الثاني: إغلاق الحدود

(1) فرونس 24، " فيروس كورونا: المفوضية الأوروبية تكشف عن مشروع

شهادة مرور صحية لتسهيل التنقل بين دول الإتحاد"، 2021/03/17، تم الاطلاع عليه في 2021/03/20. <https://www.france24.com/ar>

(2) العربية، "جواز سفر كورونا الأوروبي يعترف بـ 4 لقاحات فقط، شهادة إلكترونية للفحص أو اللقاح أو للأجسام المضادة"، 2021/03/13، تم الاطلاع عليه في 2021/03/20،

<https://www.alarabiya.net/aswaq/travel-and-tourism>

(3) عائشة بوعشبية، "سياسات الإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة كورونا :

بينرو والوحدة الأوروبية وأناتية الدول"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد 32، 2020، ص 11.

(4) بسمة فايد، "إجراءات الإتحاد الأوروبي لمواجهة فيروس كورونا المستجد"،

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020/03/30، اطلع عليه في 2021/02/20، <https://www.europarabct.com>

قامت اسبانيا بإغلاق حدودها البرية، ثم ألمانياً أغلقت حدودها مع مرسدو لمنها 4 دولاً أعضاء للاتحاد (فرنسا، لوكسمبورغ - الدانمارك).

(النمسا)، وهو إجراء اتبعته كل من ألمانيا والنمسا (حدودها مع إيطاليا) والتشيك وسلوفاكيا، ويعد هذا تعارض مع اتفاقية شنغن⁽¹⁾. كما شكلت المتحورات الجديدة تحديات إضافية، فشارك قادة الدول السبع والعشرين في الاتحاد الأوروبي في قمة عبر تقنية المؤتمر المرئي، بسبب بطء حملات التفقيح وانتشار المتحورين البريطاني والجنوب أفريقي، وفرضت عشر دول أعضاء في الاتحاد قيوداً على حركة التنقل عند حدودها بسبب هذه المخاوف.

بالمقابل، كان الجيش الروسي ينقل إلى إيطاليا المعدات الطبية شأنه في ذلك شأن الطائرات الصينية التي هبطت في إيطاليا حاملة شحن المساعدات العاجلة من تلك المعدات، ووصول وفود الأطباء الكوبيين الذين ساروا لتلبية الاستغاثة الإيطالية⁽²⁾.

الفرع الثالث: الاستعانة بالجيش لمواجهة الفيروس

تقوم العديد من الدول الأوروبية بدفع عناصر من أفراد جيوشها في الشوارع للحد من انتشار فيروس كورونا، وتستعين بالأطقم الطبية للمؤسسات العسكرية للسيطرة على الفيروس.

فصرحت وزارة الدفاع البريطانية في 2020/03/19 أنها سخرت 20 ألف جندي لمساعدة أجهزة القطاع العام في مواجهة كورونا، وتدريب 150 منهم بشكل خاص على نقل أجهزة الأكسجين للقطاع الصحي، وتم افتتاح مستشفى مؤقت في شرق لندن يتسع 4000 سرير، كما استعانت فرنسا بالجيش لتطبيق "حالة الطوارئ الصحية".

أما سويسرا، قررت تعبئة نحو 8000 جندي لتقديم يد المساعدة للحكومة في حال تفشي المرض، وفي إسبانيا استدعت السلطات الجيش للمساعدة في تطهير وتعقيم دور رعاية المسنين، أما في إيطاليا وافقت الحكومة على نشر الجيش لفرض العزل في المناطق الموبوءة⁽³⁾.

(1) عائشة بوعشبية، نفس المقال، ص 11.

(2) مركز الإمارات للسياسات، "تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي

ومستقبله"، 2020/05/19، تم الاطلاع عليه في 2021/02/23،

<https://epc.ac/ar/whatif-details/17/the-impact-of-coronavirus-pandemic-on-the-eu-and-its-future>

(3) بسمة فايد، المقال السابق.

وبالنسبة لقوات حرس الحدود لدول الإتحاد الأوروبي فقد أصبح لها دور أساسي لمراقبة تنقلات المواطنين للحد من تفشي العدوى، وتم إغلاق منطقة شنغن لأول مرة في تاريخها.

المبحث الثاني: الآثار المتوقعة على مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد كورونا

تمثل جائحة فيروس كورونا المستجد اختباراً حقيقياً للإتحاد الأوروبي كأكبر اتحاد اقتصادي في العالم جعلته يقف عاجزاً أمامها، ومع الآثار الشديدة الناجمة عن الأزمة والتي أدت إلى خسائر بشرية واقتصادية، ظهرت عدة توقعات بشأن مستقبل الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: تقييم مستوى التعاون داخل الإتحاد الأوروبي

يعد التعاون مفتاح مجتمعنا المعاصر، كما يعد في السياق الدولي خاصة التزاماً يفرضه القانون الدولي على أشخاصه من أجل تجاوز بعض النتائج السلبية الناتجة عن طبيعة أشخاص المجتمع الدولي لاسيما الدول ذات السيادة.⁽¹⁾

لكن مع تسارع انتشار وباء كورونا، دخلت دول الإتحاد الأوروبي في سباق نحو الانغلاق على نفسها بدلاً من التعاون، مما أحدث هزة في العلاقات فيما بينها، وهنا بدأت الأمور تتحرف عن مسارها خاصة بعد تأخر الإتحاد في إدارة الأزمة ومرافقة الدول المتضررة منها.

الفرع الأول: فشل الإتحاد الأوروبي في تسيير أزمة كورونا

يرجع فشل استجابة الإتحاد الأوروبي الأولية لمواجهة أزمة كورونا إلى ثلاثة أسباب:

أولاً- المستوى المالي: لا يزال الإتحاد الأوروبي يعاني من عدم وجود سياسة نقدية موحدة، بسبب الوسائل غير الكفوة في إدارة الأزمات، والاستهانة بمعايير الانضمام إلى العملة الموحدة، مما أدى إلى حلول غير فعّالة في أزمات مالية سابقة واجهها الإتحاد مثل الأزمة المالية العالمية 2007-2008، وأزمة الديون السيادية 2011-2012. وقد انعكس ذلك على سبل معالجة الصدمات الاقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا في الدول الأوروبية، مما أنتج مزيجاً غير مستقر من

(1) علي مزاح، "التعاون عبر الحدود وتطبيقاته (النموذج الأوروبي والتطبيق الجزائري)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 45، عدد 4، 2008، ص 118.

الاجراءات المتضاربة بين مؤسسات الاتحاد وبين حكومات الدول الأعضاء. (1)

ثانيا- المستوى المؤسسي: يواجه الاتحاد الأوروبي منذ نشأته مشكلة في آليات اتخاذ قراراته، ورغم توسع صلاحيات مؤسسات الاتحاد الأوروبي في اعتماد آلية اتخاذ القرارات بالأغلبية بدلاً من الإجماع، إلا أن الصدام بين التكنوقراط داخل مؤسسات الاتحاد وبين السياسيين من حكومات الدول الأعضاء برز بشكل واضح خلال أزمة الديون السيادية في 2011-2012، وعاد للظهور بنفس القوة خلال مناقشة سبل مواجهة أزمة كورونا؛ فالإتحاد لديه آليات تمكنه من اتخاذ قرارات بموجب السلطة الممنوحة إليه من الدول الأعضاء، لكن هذه الآليات نفسها تحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء حتى تصبح فعّالة. (2)

ثالثا- المستوى السياسي: خلال هذه الأزمة بدا واضحاً أن الدول الأعضاء ترددت بين إظهار التضامن مع الوحدة الأوروبية وبين الضغوط السياسية الداخلية التي تواجهها بسبب المواقف المختلفة لشعوبها من أزمة كورونا خلال الأشهر الثلاث الأولى، حيث نتجت هذه المواقف بسبب الآثار المتباينة للأزمة على المستويين الصحي والاقتصادي، والتي تفاقمت داخلها الضغوط السياسية على خلفية التشكيك بالاتحاد الأوروبي التي تقودها جماعات وأحزاب اليمين المتطرف التي شهدت السنوات الخمس الأخيرة تنامي تأثيرها في أوروبا.

الفرع الثاني: غياب التضامن داخل الاتحاد الأوروبي
اتضح هشاشة مبدأ التضامن لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذا انقسامات بين دوله، وهذا راجع بالأساس إلى تنامي الأناية الوطنية .

فأزمة كورونا أعادت رسم الحدود الوطنية داخل أوروبا، لأن الاتحاد الأوروبي لم يتصرف باعتباره جماعة ووحدة إقليمية، وإنما ترك هامشاً واسعاً للمبادرات الوطنية .

هذه الطريقة في العمل الفردي بدلاً من العمل الجماعي في مواجهة فيروس كورونا أفقد التكتل الأوروبي قيمته، وخلق مرحلة جديدة تميل إلى التفكك بدلاً من التثبيت بهذا النموذج ، وبالتالي سيفرض هذا

(1) مركز الامارات للسياسات، "تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الاوروبي ومستقبله"، المقال السابق.

(2) نفسالمقال.

التفكك على بعض الدول السير في الطريق البريطاني،ومن مظاهر غياب التضامن، نذكر:

أولاً:انقسامات بين دول الشمال ودول الجنوب، فقد رفضت دول الشمال كألمانيا وهولندا طلب الاستعانة الجماعية الذي تقدمت به كل من إيطاليا وإسبانيا، بدعم من فرنسا وبلجيكا وغيرها من دول الجنوب.(1)

ثانياً: عانت صربيا العضو في الإتحاد الأوروبي من تنكر دول الإتحاد وتجاهلها لطلباتها المتكررة بتزويدها بمعدات ولوازم طبية لمواجهة فيروس كورونا، مما دفع رئيسها "الكسندر فوسيك" الى القول ان التضامن الأوروبي غير موجود وان الإتحاد حبرا على الورق فقط.

ثالثاً: رفضت بعض دول الإتحاد مثل ألمانيا وهولندا مفهوم المسؤولية الجماعية في تحمل أعباء أزمة كورونا مثل إصدار سندات كورونا لتكون آلية ديون متبادلة لتقليل التداعيات الاقتصادية للأزمة فهي ترفض وجود سندات تستفيد الدول الأكثر تضررا من معظم عائداتها، ثم تشارك بلدان الإتحاد في سداد الديون المترتبة عليها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تراجع التوجه نحو الوحدة والاندماج الذي كان سببا في انسحاب بريطانيا من الإتحاد.(2)

رابعا: يمتلك الإتحاد الأوروبي "آلية الحماية المدنية" والتبعية لموجبهامركز الأز ماتالتابع للإتحاد الأوروبي ومايسمى بمركز تنسيق الا ستجابة للطوارئ، فهو يراقب الكوارث الطبيعية والصناعية علمدار الساعة، وعندما لا تتم كندولة عضو في الإتحاد الأوروبي بينما التعامل مع الأزمات بمفردها يمكنه التحول للمركز الأز مات، اذير سلالمرکز البالدو للأعضاء الأخرى التي يمكنها بذلك التطوع للمساعدة .

في شهر فيفري 2020 بدأ فيروس كورونا في الانتشار بسر عة في إيطاليا، فطلب

ت

(1) محمد وراشي، "مبدأ التضامن الدولي خلال الأزمة الوبائية العالمية" ، المركز الديمقراطي العربي، 2020/11/03، تم الاطلاع عليه في 2021/02/27،

<https://democraticac.de/?p=70444>

(2) بوابة الأهرام، "كورونا والعلاقات الدولية"، 2020/04/15، تم الاطلاع عليه

في: 2021/03/22 <https://gate.ahram.org.eg/News/2396249.aspx>

الأخيرة المساعدة عبر المركز لكاندولا لأوروبية لم تستجب لمتري سلا إليها الإمداد
اتاللازمة. (1)

ولم يكن هذا الخطأ الأول في حق إيطاليا ، فلقد سبقها أزمة
الأورو، وبعدها أزمة اللاجئين عامي 2015 و2016، وبالتالي يصبح
الانتماء لأوروبا الموحدة بلا معنى، فأزمة فيروس كورونا جاء لتثبت

لإيطاليا للمرة الثالثة في أقل من عشر سنوات خطأ رهانها على أوروبا(2)
خامسا: هدد الاتحاد بحظر تصدير اللقاحات المضادة للفيروس
المستجد إلى بريطانيا للاحتفاظ بالجرعات لمواطنيه، في وقت تواجه فيه
الدول موجة ثالثة بما يهدد خطط استئناف حركة السفر هذا الصيف.
وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لين" أن
الوضع الوبائي يزداد سوءا مع وصول عدد الوفيات في الاتحاد الأوروبي
550 ألفا ولم يتم تحصين سوى عُشر سكانه.

فتكون ذروة الموجة الثالثة في الدول الأعضاء تحتاج لتسريع
وتيرة التطعيم، وبعدها مؤشر على توتر العلاقات بين بريطانيا
والإتحاد بعد خروجها منه. (3)

المطلب الثاني: تصورات لمستقبل الإتحاد الأوروبي بعد وباء كورونا
أثبتت التجربة التاريخية أن الأزمات إما أن تؤدي إلى سيادة التفكك
أو تؤدي إلى قفزة نوعية نحو التكامل والتعاون، وتمثل جائحة فيروس
كورونا اختباراً حقيقياً لمفهوم الإتحاد الأوروبي ككتلة دولية،
وضربة قوية له
جوانب أخفها وأكبرها الكثير من الدول الأوروبية، فالمصلحة القومية مازالت تبرز
جدافياً هنيئاً تصنع القرار السياسي، وهو ما جعلنا نتساءل عن مستقبل الإتحاد
الأوروبي بعد الجائحة، فهناك احتمالين:
الفرع الأول: تفكك الإتحاد الأوروبي تدريجياً

(1) عائشة بوعشيبه، مقال سابق، ص 13.

(2) محمد السعيد، "على حافة الهاوية.. هل يقتل "كورونا" المستجد الإتحاد
الأوروبي بالكامل؟"، 2020/05/19، تم الاطلاع عليه في 2021/02/27،
<https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/5/19>

(3) محمد عبد السند، "فيروس كورونا يشعل فتيل أزمة وشيكة بين الإتحاد
الأوروبي وبريطانيا"، 2021/03/18، تم الاطلاع عليه في
<https://almaalnews.com>، 2021/03/25

هناك من يرى أن كورونا بمثابة شهادة وفاة للإتحاد لضعف الاستجابة، فقد تساهم الخسائر التي خلفتها الأزمة وتأخر الإتحاد عن الاستجابة للدول في محاولة هذه الأخيرة الانفصال عنه، خاصة بعد انفصال بريطانيا مؤخراً أو ما يعرف بالبريكست، فما برز خلال أزمة كورونا من مسارعة الدول إلى الإجراءات الفردية دون التفكير في التنسيق الأوروبي كأولوية، وتمسك مؤسسات الإتحاد والدول بالبيروقراطية الإجرائية التي عرقلت الاستجابة لاستغاثات الدول الأشد تضرراً، وما كشفته الأزمة أيضاً عن وجود خلل عميق في آليات الاستجابة وإدارة الأزمات، إضافة إلى الضغوط المتزايدة من أحزاب اليمين المتطرف؛ جميعها عوامل تؤكد استمرار الدول في معالجة الأزمة معتمدة على نفسها فقط دون الإتحاد وقد تؤدي⁽¹⁾ ببعض الدول الأعضاء إلى التفكير في الانفصال عنه، وفي حال نجحت إحداها في ذلك سيؤدي حتماً إلى ضربة شديدة لعملة الأورو الموحدة وإلى زعزعة أكبر في الثقة بالإتحاد، وهو ما قد يؤدي إلى تفككه تدريجياً في النهاية.

الفرع الثاني: تماسك الإتحاد ومعالجة الأزمة وفق خطة جماعية

أكدت أزمة كورونا أنه لا يمكن لأي دولة أن تواجه الأزمات عابرة الحدود بمفردها، وقد أظهرت هذه الأزمة مدى حاجة أقوى الاقتصادات العالمية والإقليمية إلى التعاون الدولي، وقد تمثلت أزمة كورونا فرصة حقيقية للإتحاد الأوروبي لاقتناع المتشككين فيه بضرورة وجوده في مثل هذه الأزمات، إلا أن ذلك يعتمد على عدة عوامل من بينها:

- فعالية خطة الإتحاد الأوروبي الحالية في مواجهة الأزمة والتخفيف من آثارها.
- إظهار الإتحاد الأوروبي مرونة أكبر خاصة بعد تطور الأزمة وتعرض المنطقة إلى موجات أخرى من الوباء.
- اتفاق الإتحاد الأوروبي سريعاً دون المرور بالخلافات السابقة على خطة للخروج من الأزمة وإنعاش الاقتصاد، وتتضمن آليات فنية ومالية فعالة لإنقاذ الاقتصادات المتأثرة وإعادة بناء القطاعات الصحية الأوروبية.

(1) مركز الامارات للسياسات، "تداعيات وباء كورونا على الإتحاد الأوروبي

ومستقبله"، مقال سابق.

• مدى استفادة الاتحاد الأوروبي من الأزمة الحالية لاجراء إصلاحات عميقة في هيكلته وسياساته، وخاصة السياسات النقدية الموحدة.(1)

فهناك من يرى أنه من المبكر الحكم على قدرة منطقة اليورو على التعافي من الأزمة، خاصة مع تقدم ألمانيا في التعامل معها ، وبدايات نجاحات في الاحتواء و تدابير جديدة مثل :إنشاء مخزون أوروبي من المعدات الطبية ، وتخصيص 140 مليون يورو لأبحاث العلاج واللقاح . كما حظرت المفوضية تصدير المعدات الطبية الواقية خارج الاتحاد دون تصريح وأغلقت الحدود الخارجية للكتلة.

فمن المتوقع أن لا تثير الدول المتضررة من أزمة كورونا مسألة الخروج من الاتحاد الأوروبي خاصة بعد أن قُدمت لها خطة انعاش اقتصادي تحقق مصلحتها في ذلك، إذ تدرك هذه الدول أنها لن تستطيع مواجهة آثار الأزمة بعد انتهائها بمفردها.(2) وتبقى تداعيات الأزمة على مستقبل الاتحاد مرهونة أيضاً بتطورات أزمة الوباء نفسه والموجات الجديدة منه، كما سيبقى الاقتصاد الأوروبي متأثراً بالمنحى الذي سيأخذه الاقتصاد العالمي بعد انتهاء الأزمة.

خاتمة:

لم يتعافى الاتحاد الأوروبي من جزاء أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد ، حتى ظهر في الأفق أزمة جديدة ألا وهي فيروس كورونا التي وضعت الاتحاد الأوروبي باختبار جديد لقوة وتضامن الدول الأعضاء فيما بينهم، فاتخذ الاتحاد الأوروبي العديد من الإجراءات لمواجهة هذا الفيروس وسوا تعتمد ميزانيات ومخصصات مالية ضخمة للحد من تفشيه، ولكن هذه التدابير كانت متأخرة وما زالت عاجزة عن السيطرة على تفشي فيروس كورونا داخل دول التكتل.

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

(1) نفس المقال.

(1) Lauren Chadwick; 'The future of the European project is at stake': EU in crosshairs of coronavirus pandemic, euronews, 2020;
<https://www.euronews.com/> accessed on 14/03/2021.

-استهانت دول الإتحاد الأوروبي بخطر الفيروس، وتأخرت في أخذ إجراءاتها الاحترازية وغلق حدودها، حيث ساعدت سياسة الحدود المفتوحة بين دول الإتحاد الأوروبي وفقاً لاتفاقية شنغن في جعل أوروبا بؤرة سهلة لنفسي فيروس كورونا.

- كشف فيروس كورونا ضعفاً في مبدأ التضامن بين دول أوروبا، حيث اتخذت كل دولة العديد من الإجراءات والتدابير لمنع تفشي الفيروس بالطريقة التي تحقق مصالحها دون النظر إلى مصلحة جيرانها أو مصلحة الإتحاد الأوروبي.

- شهد التكتل الأوروبي ارتباكات واضحة خلال أزمة كورونا -كوفيد 19- وتأخر الإتحاد الأوروبي عن تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء لاسيما إيطاليا، مآدى بها إلى طلب الدعم من الدول خارج الإتحاد كالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما لجأت إسبانيا بطلب مساعدات عاجلة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يثبتغياب مبدأ التضامن، الذي يعد الركيزة الأساسية للإتحاد الأوروبي.

-لقد تراجع مفهوم التضامن الدولي والمسؤولية الجماعية والعمل المشترك لصالح مفهوم الأنانية الدولية لتبقى المصلحة القومية هي المقدمة على مصلحة الإتحاد.

- إن تركيز تدابير قيادة الدول الأوروبية على الجانب الاقتصادي من أزمة كورونا، يؤكد أن الإتحاد الأوروبي مجرد اتحاد اقتصادي مالي.

- كشفت كورونا عن عدم وجود نظام أوروبي مشترك للاختبار أو الحجر الصحي أو الإغلاق.

- على الرغم من هشاشة مبدأ التضامن لدى الإتحاد الأوروبي مع بدايات انتشار الفيروس وبلوغه مرحلة الذروة في بعض الدول، غير أن الإتحاد استدرك الأمر وعزز مبدأ التضامن بين الدول الأعضاء بتكريس التنسيق والتعاون بحثاً عن اللقاح أولاً وعبر حملة التلقيح ثانياً، واقتراح خطة الانتعاش ثالثاً.

التوصيات

- على القادة الأوروبيين واجب البحث عن حل يقوم على أساس مبدأ التشارك في الاستدانة من أجل تمويل خطة الإنقاذ والإنعاش المالي والاقتصادي التي اقترحتها فرنسا.

- تنسيق المفوضية الأوروبية الإجراءات والتدابير الوقائية بين الدول الأعضاء لمنع تفشي الفيروس وتسهيل دخول المستلزمات الطبية والصحية بشكل أسرع بين دول الإتحاد الأوروبي عبر الحدود.

- التسريع في إجراءات التلقيح.

قائمة المراجع:

أ-المقالات في المجلات:

- 1- إيمان العباسي، "ضمانات الحق في الصحة من خلال النصوص القانونية الدولية والوطنية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 54، العدد 5، 2017، (235-276).
- 2- عائشة بوعشيبه، "سياسات الاتحاد الأوربي في مواجهة أزمة كورونا : بينروحوالوحدة الأوروبية وأنانية الدول"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد 32، 2020، (4-17).
- 3- علي مراح، "التعاون عبر الحدود وتطبيقاته، (النموذج الأوروبي والتطبيق الجزائري)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 45، عدد 4، 2008، (115-137).

ب-المقالات على مواقع الانترنت:

- 1- مركز الامارات للسياسات، "تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الاوربي ومستقبله"، 2020/05/19، تم الاطلاع عليه في 2021/02/23، <https://www.epc.ae/ar/whatif-details/17/the-impact-of-coronavirus-pandemic-on-the-eu-and-its-future>
- 2- الدبلوماسية الفرنسية، "التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا"، جانفي 2021، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau/actualites-et-evenements-du-ministere/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19>
- 3- العربية، "جواز سفر كورونا الأوروبي يعترف بـ4 لقاحات فقط، شهادة إلكترونية للفحص أو اللقاح أو للأجسام المضادة"، 2021/03/13، تم الاطلاع عليه في 2021/03/20، <https://www.alarabiya.net/aswaq/travel-and-tourism>
- 4- المصراوي، "البرلمان الأوروبي يوافق على خطة واسعة للتعافي الاقتصادي من كورونا"، 2021/02/10، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/03/20، https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/
- 5- بسمة فايد، "إجراءات الاتحاد الأوروبي لمواجهة فيروس كورونا المستجد"، المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، 2020/03/30، اطلع عليه في 2021/02/20، <https://www.europarabct.com/%d9%83%d9%88d8%b1%d9%88d9%86/%d8%a7>
- 6- بوابة الأهرام، "كورونا والعلاقات الدولية"، 2020/04/15، تم الاطلاع عليه في: 2021/03/22، <https://gate.ahram.org.eg/News/2396249.aspx>
- 7- "خطة لنقل المصابين بكورونا بين دول الاتحاد الأوروبي"، 2020/10/30، تم الاطلاع عليه في 2021/02/30، <https://www.aa.com.tr/ar>
- 8- فرانس 24، "فيروس كورونا: المفوضية الأوروبية تكشف عن مشروع شهادة مرور صحية لتسهيل التنقل بين دول الاتحاد"، 2021/03/17، تم الاطلاع عليه في 2021/03/20، <https://www.france24.com/ar>

- 9- فرانس 24، "فيروس كورونا: الإتحاد الأوروبي يدعو إلى تجنب السفر غير الضروري بين دوله في ظل وضع صحي "خطير جدا"، 2021/01/22، تم الاطلاع عليه في 2021/02/25، <https://www.france24.com/ar/>
- 10- محمد السعيد، "على حافة الهاوية.. هل يقتل "كورونا" المستجد الإتحاد الأوروبي بالكامل؟"، 2020/05/19، تم الاطلاع عليه في 2021/02/27، <https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/5/19>
- 11- محمد عبد السند، "فيروس كورونا يشعل فتيل أزمة وشيكة بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا"، 2021/03/18، تم الاطلاع عليه في 2021/03/25، <https://almanews.com>
- 12- محمد وراشي، "مبدأ التضامن الدولي خلال الأزمة الوبائية العالمية"، المركز الديمقراطي العربي، 2020/11/03، تم الاطلاع عليه في 2021/02/27، <https://democraticac.de/?p=70444>
- 13- SWI swissinfo.ch، "ألمانيا نحو تمديد قيود احتواء كوفيد واحتجاجات في شوارع أوروبا"، مُستجَدَات ورؤى سويسرية بعشرلغات، 2021/03/20، تاريخ الاطلاع: 2021/03/22، <https://www.swissinfo.ch/ara/46466578>
- 14- Lauren Chadwick; 'The future of the European project is at stake': EU in crosshairs of coronavirus pandemic, euronews, 2020; <https://www.euronews.com/> accessed on 14/03/2021.
- 15- "فيروس كورونا: أوروبا تتجاوز عتبة المليون وفاة بسبب الوباء"، 2021/04/12، تاريخ الاطلاع: 2021/05/02، <https://www.france24.com/ar/>
- 16- ويكيبيديا، -COVID- https://en.wikipedia.org/wiki/Template:COVID-19_pandemic_data تاريخ الاطلاع: 2021/02/22.